كلمة الجمهورية اليمنية

 أمام الدورة الثامنة والستين للجامعة العامة للأمم المتحدة

 يلقيها: معاي د. ابوبكر عبد الله القربي

 وزير الخارجية

 (نيويورك – 27 سبتمبر 2013 م)
السيد/ رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
السيد/ الأمين العام
السادة رؤساء ووفود الدول المشاركة في الدورة الثامنة والستون للأمم المتحدة
السيدات والسادة الحضور

بدايةً أتوجه بالتهنئة الخالصة للسفير جون آشي، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ونُزح على ثقةً في قدرته على إدارة دفتها بكل اقتدار خلال المرحلة القادمة. كما أعرب عن الشكر والتقدير للسيد فوك جيريمك، رئيس الدورة السابقة على الجهود التي بذلها خلال الفترة الماضية، مع تقديري لجهود السيد بان كي مون وقيادته الحكيمة للمنظمة واهتمامه بتطورات الأوضاع في بلادي.

إنه لم ينسى الصدف أن يتزامن انعقاد الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مع احتفالات بلادي بأعياد ثورتي سبتمبر وأكتوبر، وإنما لفرصة ثمينة ومن على هذا المنبر الدولي الحمام، أن أُهمِي الشعب اليمني العظيم بهذه المناسبة العالية وأحييه على صموده وضعيطاته في سبيل نيل حرية وتحرير من الاستعمار والظلم والقهر والاستبداد. كما أُهِمُي مجدداً اليوم على مواصلته لمسيرة التغيير التي بدأها قبل أكثر من خمسين عاماً بكل حكمة وصبر، مؤكداً عزمه وإصراره على التطوير والتحديث والتخلص من كل أثار ومخلفات الماضي البعيد والقريب.
السيدة والسيد:

إن قيم العدل والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان والحفظ على الأمن والسلم الدوليين هي المبادئ والركز الأساسي التي أنشئت من أجل تحقيقها الأمم المتحدة، وإنما من قبل هذه القيم والمبادئ انضمت اليمن إلى هذا منحدي الدولي مبكرًا وحرصت على احترام مواثيقه ودعمها مبدأ التعايش السلمي بين الأمم والشعوب. ولعل نجاح التسوية السياسية والحوار الوطني الشامل الذي يخوضه اليمنيون منذ أكثر من ستة أشهر يستله روح الأهداف والمقاصد النبيلة التي تضمنتها عهود مواليد الأمم المتحدة. كما يُعتبر في مشهد آخر عن صورة مشرقة جسدتها اليمنيون من خلال حقين أساسين، تمثل الأولى في حرصهم على الوفاق والعيش المشترك ونبذ العنف وتغليب لغة الحوار والعقل والمنطق على ما سواها، وتمثل الثانية في كون اليمن شكل مموجًا يستدعي في ظل التحولات العصيبة التي تشهدها بعض دول المنطقة وشعوبها، حيث عكس
مسار معالجة الأزمة الحادة التي عصفت باليمن مطلع العام 2011م حالة فريدة من التفاهم والتسامح الداخلي تمثلت برغبة صادقة ومتبادلة في التنسيق والتعاون بين اليمن والخليج الإقليمي والمجتمع الدولي لتأسيس شراكة حقيقية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وفي هذا المقام لا يستعير إلا أن نُتقدير لكل من قُدم الدعم للشعب اليمني والتسوية السياسية التي جسدتها المبادرة الخليجية، وفي مقدمةهم المملكة العربية السعودية مثلما في خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وقادة دول مجلس التعاون الخليجي وأمينها العام السيد عبد اللطيف الزياني، كما أشكر السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن على زيارتهما إلى اليمن وتأكيدهم دعمهم ووقوفهم إلى جانب التجربة الوحيدة في دول الربيع العربي التي اختارت نفسها هجماً مبدأً يقوم على نبذ العنف وتكتب سفك الدماء وشهدت انتقالاً سلساً ومنظماً للسلطة، وقد عكست تلك الزيارات مدى التوافق الإقليمي والدولي غير المسبوق على صعيد الحلف والتسوية السياسية في اليمن المترتكزة على المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن 2014 و2051 بشأن اليمن، والشكر كذلك موصول إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن على رويتها الموحدة تجاه اليمن، الأمر الذي مكن من تحقيق التحقيق للعملية السياسية القائمة. كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وألمانيا وسائر الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية، والسيد جمال بن
لا يخفى عليك بان الجمهورية اليمنية قطعت أشواطاً مهمة وكبيرة في تطبيق بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ونحن الآن بصدء الانتهاء من أهم استحقاقات المرحلة الانتقالية الثانية وهو الحوار الوطني الشامل الذي يشكل الآلة للعملية السياسية خلال الشهور الماضية والطريق الأمثل لليمنيين لصياغة المستقبل، حيث ستُشكل نتائجه ومخرجاته الركائز الأساسية في بناء الدولة اليمنية الحديثة التي تعتمد الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، وتعال من قيم الحرية والعدالة والشراكة والمواطنة المتساوية وتحترم حقوق الإنسان وتكريس هيئة الدولة وسيادة القانون، وتخفظ أمن اليمن ووحدته واستقراره.

وكما تعلمنا فقد تزامنت فعاليات وأعمال مؤتمر الحوار مع تجاه الجهود المبذولة لتسريع الأمن والاستقرار وإعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية على أسس وطنية علمية لتكون مهماً جماهيرية الدولة بعيداً عن الولاء للأحزاب أو الأشخاص.. ولكن ورغم ما تحقق إلا أنه لازال أمام اليمنيين تحديات عدة خلال مرحلة القادمة، ومن أهمها صياغة الدستور الجديد والاستفتاء عليه والتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، ونحن على ثقة بأن اليمنيين وبدعم كل الأشقاء
السيد الرئيس:

السيدات والسادة:

إن ما حققه اليمنيون حتى الآن من مكاسب في إطار العمليّة السياسية الجارية وما هو متوقع أن يتحقق مستقبلاً مرهون باستمرار دعم المجتمع الدولي وتعزيز صياغة الشراكة والتعاون مع اليمن، خصوصًا وأن هناك بعض الأطراف والقوى في الداخل والخارج ما زالت تعمل ضد إرادة الشعب اليمني وتسعى لعرقلة التسوية السياسية وضرب عوامل الاستقرار وأسس التنمية، وهذا ما يحرّم على المجتمع الدولي القيام بمسؤولياته في دعم القيادة السياسية واتخاذ التدابير الكفيلة برفع ومعاقبة أي طرف يحاول إفشال هذا النموذج الفريد في المنطقة.

كما أننا لسنا بحاجة إلى التذكير بشجع الصعوبات المالية والاقتصادية التي يعاني منها اليمن وانعكاسات ذلك على الاستقرار بشكل عام وزيادة المشكلات السياسية والأمنية وتصاعد حدة الصراعات وأعمال العنف والتهريب، بما فيها نشاط التنظيمات الجهادية المسلحة مثل تنظيم القاعدة .. والواقع أن ظاهرة العنف والإرهاب تغذيها عدة عوامل، فإن جانبي الاضطرابات السياسية والأمنية هناك انخفاض في معدلات التنمية واتساع رقعة الفقر وانعدام فرص العمل وارتفاع نسب الأمية والبطالة وتدني مستوى الخدمات بشكل عام، وهذه كلها عوامل لا تساعد على
الاستقرار وتخلق بيئة خصبة وملائمة نشاط هذه الجماعات الإرهابية المتطرفة .. وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الحكومة اليمنية والأجهزة الأمنية المختصة واللجان الشعبية في ضرب ومحاصرة هذه الجماعات وبتعامل مع المجتمع الدولي، إلا أن القضاء عليها بشكل نهائي ما زال بحاجة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم المادي وال الفني واللوجستي ووضع خطط وبرامج عملية لا تكمن في معالجة ظواهر المشكلة بقدر ما تتم معالجة جذورها وسباقاتها الحقيقية ولذا وضعت اليمن إستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي .. كما لا بد من التنويه على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع الدولي من خلال مجموعات أصدقاء اليمن ومؤتمر المانحين من خلال التعاون مع الحكومة اليمنية من أجل التسريع بالوافدات بالتعهدات والالتزامات المعلنة، خاصة وأن الحكومة اليمنية قد أعدت و بشراكة معهم الآليات والتصورات الكفيلة باستيعاب هذه الأموال وخصوصًا في مجالات التنمية المختلفة .. وأنهزها هنا فرصة لأقدم الشكر للدول المانحة التي أوفت بتعهداتها والالتزاماتها المالية، وهو الأمر الذي يجسد معنى الشراكة الحقيقية بين اليمن والمجتمع الدولي، لاسيما وأن اليمن يحكم موقعها الجغرافي وتكوينها الاجتماعي ووضعها الاقتصادي أصبحت عرضة لأشكال مختلفة من المخاطر والتحديات ذات الطبيعة العالمية، وما حضور تنظيم القاعدة في اليمن على النحو الذي تعلمن و نشاط جماعات الجريمة الدولية المنظمة التي تتأجج بالسلاج والمخدرات والبشر وكل أنواع السلع والبضائع المحرمة دوليًا .. وكذلك استمرار أعمال القرصنة البحرية بالقرب من شواطئها إلا مماذج وأشكال
لا تُهدد أمن واستقرار اليمن وحده وإنما تتعددها تهديد السلام والأمن الدولي.. ومن الأهمية بمكان في هذا السياق الإشارة إلى الصعوبات التي تواجهها اليمن جراء استمرار تدفق اللاجئين من بعض دول القرن الأفريقي، خاصة وأن اليمن تمتلك ومنذ سنوات عديدة ما يزيد عن المليون لاجئ وما يشكله ذلك من أعباء اقتصادية وأمنية واجتماعية ثقيلة تتطلب من المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات المعنية بهذا الشأن تمساهمة في تخفيض حدة هذه الظاهرة وآثارها السلبية على اليمن والبحث عن آليات جديدة من شؤون دعم جهود الحكومة اليمنية في رعاية هؤلاء اللاجئين ومن ثم العمل على إعادتهم إلى بلادهم التي شهدت نوعاً من الاستقرار في الآونة الأخيرة.

السيد الرئيس:

السيدات والسادة:

إن استمرار الأحداث والصراعات الدامية في أكثر من مكان في العالم، لا سيما في منطقه الشرق الأوسط لا ينسجم مع الأهداف والقيم النبيلة التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة، وهو ما يجعلني على الجمعية الدولية أن تعيد النظر في آليات عمل المنظمة الدولية وإجراء بعض الإصلاحات الضرورية والكفيلة بتفعيل دورها ومسؤولياتها في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن هناك حالة من الإحباط واليأس لدى معظم شعوب الدول العربية والإسلامية نتيجة لعدم قيام...
المجتمع الدولي، وتحديداً الدول الراعية لعملية السلام بدور كافٍ وفعالٍ من أجل حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يقضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وعودة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها ووقف كافة الأشكال والعمليات الاعتداء والممارسات الهرمية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة باستمرار فلسطينيين والتوسع في بناء المستوطنات ومحاولات تهويد القدس الشريف وعمليات حفر ونهدم المسجد الأقصى.

كما تدين الجمهورية اليمنية استعمال الأسلحة المحرمة والذات السلاح الكيميائي في قتل الأبرياء في سوريا من أي طرف كان، وتدعو كافة الأطراف في سوريا إلى وقف تزيف الدم وإزهاق أرواح الأبرياء وتخفيض العقل واختيار طريق الحوار وأن تكسر جهودهم نحو الحل السياسي والتماسك والبناء، وأن تكون الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالشأن السوري جهودها لإيجاد الجهود المطرحة نحو الحل السلمي والتسريع بعقد مؤتمر جنيف 2 لإنهاء الأزمة بشكل نهائي ووقف العنف ونزيف الدماء على الأراضي السورية.

إن الأحداث التي شهدتها العالم خلال الفترة الماضية قد أظهر التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة وقد رآينا ذلك جلياً من خلال الخلاف بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول الوضع في سوريا وما ترتب على ذلك من تنويع باستخدام القوة للحل الصراعات خارج نطاق الشرعية الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إصلاح هذه المنظمة وتعزيز دورها في حل المنازعات الدولية.
وحفظ الأمن والسلام الدوليين على نحو يحقق مصالح كافة أعضائها بصورة متكاملة.

كما ذكرنا هنا ما شهدته ويشهد الصومال الشقيق من خطوات هامة لتعزيز الأمن والاستقرار والمدني في العملية السياسية وترسيخ مؤسسات الدولة. ونحن إذ نؤكد استمرار دعم الجمهورية اليمنية للصومال الشقيق، فإننا ندعو المجتمع الدولي للوقوف إلى جانبنا وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي له بما يمكنه من تثبيت الأمن وتجاوز آثار سنوات طويلة من الاحتراب والمعاناة.

ихتماً أُجددّ شكري لرئيس الجمعية العامة والسيد الأمين العام، متمنّيّاً أن نلتقي العام القادم في هذا المخيل الدولي الهمّ وقائدة تراجع التوترات وهُدّأت الصراعات في مناطق العالم المتفرقة وتعزيز التعاون المشترك بين جميع الدول المختلفة لمواجهة كافة الأخطر التي تواجه الشعوب والحضارات في أصقاع الأرض.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ ؛